# رؤية مقترحة لتطوير المقررات الدراسية الجامعية بكليات التربية في اليمن في ضوء إجراءات التطوير الحديثة في التربية

## "دراسة تحليلية نظرية"

د. منصور أحمد الحاج مهنا

أستاذ المناهج وطرق التدريس المشارك

نائب عميد كلية التربية للشئون الأكاديمية – جامعة ذمار

### مقدمة :

مما لا شك فيه إن العصر الذي نعيشه هو عصر الانفجار المعرفي، والثورة التكنولوجية، ولهذا فهو يتميز بالتغيرات السريعة والتطورات المذهلة التي غزت كل مجالات الحياة ، ومن هنا فإن نظم التعليم الحالية والمستقبلية مطالبة بتعليم المزيد من الأفراد تعليماً سليماً مزوداً بالمعرفة والمهارات الأساسية التي تمكنه من تحقيق الملائمة الذكية مع طبيعة هذا العصر. (منصور،2،1991) ولكي تتمكن نظم التعليم من تحقيق ذلك المطلب فإنها تحتاج إلى مناهج معاصرة وحديثه تستطيع ليس فقط التماشي مع التغيرات الحادثة، وإنما تتنبأ بالتغيرات المتوقع حدوثها، لكي تعد الأجيال القادمة كما هو متوقع منها. (المرجع السابق، ص3) .

إن التربية التي يرسم المجتمع معالمها ويحدد مفهومها وأهدافها واتجاهاتها ينبغي لها أن تتأهب لتوقعات وشيكة الحدوث أثناء العقود المقبلة من الألفية الثالثة ، وأن تلك التوقعات ينبغي مواجهتها بالتطوير والتحديث لإمكاناتنا ، ومع مراعاة أي تطوير للتربية مستقبلاً أو التفكير فيه ، ينبغي للمجتمع أن يضع في اعتباره ما يراد من اتجاهات وما يلاحظ من مشكلات ، وفي ضوئها نحاول تحديد العوامل التي يمكن أن تؤثر في هذا التطوير سعياً لما ينبغي أن تكون عليه التربية غداً .. ولعل السبب في ذلك يكمن في أن التربية بحكم طبيعتها مرتبطة بالمستقبل أكثر مما يرتبط به أي مجال آخر . (سيما تان جيان، يوريوس تشنيكوف ، 1983، 5 ، 30) .

وقد أدركت المجتمعات المتقدمة أهمية التربية في إعداد الأفراد ، ودور التقدم التكنولوجي في مجالها وأثرها المفيد على عمليات التعليم والتعلم ، لذلك نراها قد أسرعت في الأخذ بأسبابها بغرض التطوير والوصول إلى مناهج حديثة أكثر فاعلية. (منصور احمد ، 2000، 1) .

ولما كانت الفجوة تزداد اتساعاً بين الدول المتقدمة والدول النامية مع مرور الزمن وخاصة في الوقت الحاضر ، ولمّا كانت اليمن من تلك الدول النامية أو الأقل نمواً ، ولأنها جميعاً تريد اللحاق بالركب الحضاري المتطور الحديث في مجال التربية ، لهذا كان عليها الأخذ بأساليب التطوير الحديثة ، لتطوير نظم تعليمها . (منصور أحمد ، 2004 ، 170)

وقد أشارت بعض الدراسات أن الدول العربية تواجه مشكلة خطيرة تكمن في عجز التعليم المدرسي بصورته الراهنة عن إعداد أفراد قادرين على مواكبة التحولات السريعة في المجتمع ، وإذا ظلت استراتيجيات التربية والتعليم والتنمية على حالها ، فإن المشكلة سوف تزداد وتتفاقم في تلك الدول . (سمير عبدالوهاب ، 2002 ، 580) .

لقد ارتفعت أصوات في الآونة الأخيرة ، تنادي بالإصلاح الجامعي وتطوير مناهجه ومقرراته ، ذلك أن ثمة مستجدات تفرض نفسها على التعليم الجامعي أن يطور نفسه في عصرنا الحاضر ، الذي اتسم باضطراد التقدم في مختلف جوانب الحياة ، وتنامي أساليب المعرفة العلمية بمتواليات هندسية يصعب التنبؤ بمعدلاتها . (رشدي احمد طعيه ، محمد بن سليمان البندر ، 2004 ، 6) .

وحيث أن التعليم الجامعي يحتل مكاناً في النظام التربوي كونه يشمل المؤسسات العليا المعنية بإعداد وتأهيل الأكفاء المزودين بالمعرفة النظرية والمهارات التطبيقية الحديثة ، لهذا فإن هذه المهمة تلقي على كاهله أثقل المسئوليات لإثبات فاعليته وجدواه في هذا الجانب ، الأمر الذي يتطلب عملاً مستمراً من أجل تطويره وتقدمه لتحقيق الأهداف المرجوة . (آمال حسين خليل ، 2004 ،47)

كما إن استخدام الجامعة لقواعد معلوماتية تتيح لها إنتاج المعلومات ، وتربطها بإدارة معلوماتية ، وبأساليب ومداخل إدارية حديثة وفعالة ومنها : مدخل الجودة الشاملة في الإدارة Total Quality Management ، والذي يقوم على مبادئ تهدف إلى التحسين المستمر في المنتج التعليمي ، ومن خلال ذلك يمكن تحقيق الجودة الشاملة في مخرجاتها من الطلبة ، والذين يقع على عاتقهم تطوير مجتمعهم وفق الاتجاهات المعاصرة .

ويختلف واقع الجامعات اليمنية من جامعة إلى أخرى من ناحية المظهر ، بينما تتفق فيما بينها من الناحية الجوهرية ، فقد أكدت الكثير من الدراسات والمؤتمرات ومنها : مؤتمر تطوير التعليم الجامعي في اليمن 1998 ، ومؤتمر إرادة التغيير التربوي وإدارته في الوطن العربي 1995 ، ومؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي 1990 ، والمؤتمر العلمي لمجلس اتحاد الجامعات العربية 1994 ، ومن تلك الدراسات : دراسة (شرف إبراهيم الهادي ، 1994 ، 263) ودراسة (أحمد علي الحاج ، 1988 ، 73) ودراسة (عايدة فؤاد، 2001 ، 177) والتي أشارت جميعها إلى أن الجامعات اليمنية مثلها مثل الجامعات العربية ، برغم مبادرتها بإدخال نظم المعلوماتية إليها ، إلاّ أنها لا تديرها جيداً ، وأنها تقاوم الكثير من المتغيرات التي تأتي إليها من

نتاج انفجار المعرفة وثورة المعلومات والتطورات ، ومن ثم فهي تعيش في أزمة كبيرة ، ذلك أن منتجها من المعلمين والخريجين ليس على درجة من الجودة من ناحية الكيف الذي يتطلبه سوق العمل ، الأمر الذي جعلها إلى حدٍ ما في معزل عن واقع المجتمع ومتطلباته التنموية ، وان هذا استدعى ضرورة تحسين نوعية التعليم وتطويره فيها مع الاستفادة من مستحدثات العلم والتكنولوجيا وخاصة في مجال إعداد المعلمين والمعلمات ، وأن الجامعات اليمنية إذا لم تتخلص من أساليب الإدارة القديمة التي تتسم بالتقليدية والشكلية والنظم اليدوية ، سيجعلها في وضع لا تحسد عليه في مواجهة طبيعة عصرنا الحديث ومتغيراته، الأمر الذي يؤدي بها إلى تدني جودة التعليم في مخرجاتها، خاصة من المعلمين والمعلمات . (عايدة فؤاد، 2004، 74)

وإذا عرفنا أن رسالة التعليم العالي تتلخص في تطوير التعليم والتربية ، وخدمة المجتمع ، وإجراء البحوث العلمية ، وان الجامعة تهدف إلى تعليم المتعلم كيف يتعلم وكيف يفكر ، وأن أهدافها يجب أن تتماشى مع الأهداف العامة للمجتمع ، ولما كانت أهداف المجتمع متغيرة ومتطورة ، فإن أهداف الجامعة يجب أن تكون متغيرة ومتطورة أيضاً لتحقيق آمال وتطلعات المجتمع .. وفي ضوء التطور العالمي يصبح تطوير التعليم الجامعي مسئولية وطنية إذا ما أرادت الأمة أن تلحق بركب التقدم العلمي في جميع مجالات الحياة علمياً وتكنولوجياً .. وإن ذلك يتطلب إعادة النظر في المناهج المعمول بها في التدريس داخل الجامعة ، وفي مقرراتها ، وموضوعاتها ، وأساليب التدريس المتبعة ، وأساليب التقويم السائدة بغرض التطوير تماشياً مع التغير المستمر الذي هو سمة هذا العصر . (عبدالمعطي ، 2002 ،37)

وإذا ما ركزنا الاهتمام على برامج إعداد المعلم الحالية في الجامعات نجد أن الكثير من الدراسات والمؤتمرات سالفة الذكر كثيراً ما تصفها بأنها تفتقر إلى الاستمرارية ، وتركز على المادة المقررة بعيداً عن الجانب التطبيقي المتعلق بها أحياناً . بمعنى أنها مستمرة في إعدادهم بالطرق التقليدية التي تفرز أنماط التعليم القائم على التلقين والحفظ والاسترجاع .. الأمر الذي يجعلها تتصف بالقصور الواضح في برامجها ، والعجز عن مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية ، وما حققته من تقدم علمي أو أفرزت من تحولات نحو الأفضل ، وعليه فإن مقرراتها التقليدية أصبحت عاجزة عن الوفاء بالغرض الذي أُعدت من أجله ، وهو الإعداد الجيد للمعلم ، الذي يمكنه من مواجهة أدواره ومسئولياته الجديدة والمتجددة . (حمدي حسن،79،74،2004) .

في ضوء ما ذكر يمكن تحديد مشكلة البحث .

## مشكلة البحث :

تحددت مشكلة البحث في التساؤلات الآتية والذي يسعى البحث للإجابة عنها وهي :-

1. ما مفهوم التطوير ؟
2. ما مبررات التطوير الحديثة والمعاصرة للمقررات التربوية الجامعية في اليمن ؟

3. ما خطوات التطوير التربوي للمنهج الجامعي بشكل عام ؟
4. كيف يمكن تطوير المقررات الدراسية التربوية الجامعية في ضوء المتغيرات الحديثة ؟
5. ما خطوات تطوير مقرر دراسي تربوي جامعي ؟

## أهمية البحث :

تتحدد أهمية البحث في إعطاء صورة نظرية عن واقع البرامج الجامعية، وبرامج إعداد المعلمين فيها بكليات التربية، في اليمن وفي الوطن العربي بشكل عام ، مدعمة بالمراجع والدراسات السابقة والمؤتمرات ، وتوفير خلفية نظرية عن تطوير البرامج والمقررات التربوية والجامعية بشكل عام ، بالإضافة إلى إعطاء دليل وصفي نظري واضح في خطواته لكيفية تطوير مقرر دراسي جامعي بشكل عام ، أو مقرر تربوي بشكل خاص، وذلك من خلال الخطوات الواضحة بالشرح التحليلي والأمثلة الواضحة. وهذا التوصيف بخطواته إنما يعكس الاتجاهات المعاصرة التي يتم في ضوئها عملية التطوير.

## أهداف البحث:

1. إعطاء لمحة عن واقع التعليم الجامعي في الوطن العربي عامةً وفي اليمن بشكل خاص .
2. التعرف على مبررات التطوير الحديثة والمعاصرة للمقررات الجامعية نظرياً كما وردت في دراسات وأدبيات المجال.
3. التعرف على خطوات التطوير التربوي للمقررات الجامعية نظرياً كما وردت في دراسات وأدبيات المجال.
4. التعرف على خطوات تطوير مقرر جامعي بأسلوب معاصر حديث نظرياً كما وردت في دراسات وأدبيات المجال.

## منهج البحث:

اتبع الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي النظري الذي يناقش مشكلة التطوير بشكل عام ، مستعرضاً مبرراته الحديثة والمعاصرة ، وخطوات تطوير النظام التربوي والجامعي بشكل عام ، وتطوير المقرر الجامعي بشكل خاص .

## حدود البحث :

اقتصر هذا البحث على إعطاء رؤية مقترحة لتطوير المقررات التربوية الجامعية بشكل عام ومقررات إعداد المعلم بكليات التربية بشكل خاص في ضوء المتغيرات العالمية والمبررات المعاصرة، مع شرح وافي لخطوات تطوير المقرر الجامعي التي حددتها أدبيات المجال.

## مصطلحات البحث:

**التطوير: هو** إحداث تغيير في الشيء المطور أو النظام المراد تطويره بحيث يؤدي به إلى أحسن صورة له، حتى يؤدي الغرض المطلوب منه بكفاءة تامة، وبطريقة اقتصادية في الوقت والجهد والتكاليف.

**رؤية مقترحة:** هي وجهة نظر مقدمة من الباحث لتطوير المقررات الدراسية الجامعية بكليات التربية مبنية على خلفية نظرية واقية ومدعمة بنتائج ودراسات سابقة على نفس المجال.

**المقررات الدراسية التربوية الجامعية:** يقصد بها تلك المقررات والمساقات التي يدرسها الطالب المعلم بكلية التربية خلال فترة دراسته بكلية التربية (أربع سنوات) النظرية منها والتطبيقية.

**إجراءات التطوير الحديثة:** هي تلك الخطوات والإجراءات والتوصيات التي أشارت إليها المراجع التربوية وأدبيات المجال والمدعمة بالدراسات السابقة وآراء المتخصصين في المجال، التي توضح كيفية تطوير المناهج والمقررات الدراسية الجامعية في التعليم العام.

## إجراءات البحث:

- للإجابة على السؤال الأول من مشكلة البحث وهو: ما مفهوم التطوير؟
فقد تم الرجوع إلى أدبيات المجال والدراسات السابقة والقواميس التربوية التي تم الخروج منها بمجموعة من التعريفات تم إيضاحها في مصطلحات البحث ومقدمة الإطار النظري للبحث.
- وللإجابة على تساؤلات مشكلة البحث الأخرى رقم 2 ، 3 ، 4 ، 5 فقد تم الرجوع كذلك إلى المراجع والكتب المتخصصة في المجال وتم قراءتها وتحليلها للوصول إلى المبررات المعاصرة لأحداث عملية التطوير للمناهج والمقررات الدراسية، ومن ثم التوصل إلى مجموعة من الخطوات والأسس السليمة المجمع عليها والتي يجب الأخذ بها عند إحداث عملية التطوير ووضع المعايير اللازمة لذلك.

ثم بعد الاطلاع ووضع المبررات والأسس اللازمة لعملية التطوير تم وضع مجموعة من التوصيات للعاملين على التطوير ومتخذي القرار للاستفادة منها عند العمل على تطوير المناهج والمقررات سواء في الجامعة أو في التعليم العام.

## تطوير المقررات التربوية الدراسية الجامعي

### مفهوم التطوير :

**يقصد بتطوير المنهج أو المقرر الدراسي:** إحداث تغيير كيفي في احد أو بعض أو جميع مكوناته ، (أي منظوماته الفرعية) بحيث يؤدي إلى رفع كفاءاته في تحقيق غايات النظام التعليمي ، من أجل التنمية الشاملة . (رشدي لبيب 190:1984)

ويُعّرف التطوير أيضا بأنه : (الوصول بالشيء أو النظام المراد تطويره إلى أحسن صورة من الصور، حتى يؤدي الغرض المطلوب منه بكفاءة تامة، ويحقق الأهداف المنشودة بطريقة اقتصادية ، في الوقت والجهد والتكاليف ، الأمر الذي يستدعي تغييرا في شكل ومضمون الشيء المراد تطويره) (حلمي الوكيل، 1986: 17) .

ويعرف عبده مطلس (1995 : 232 ) تطوير المنهج بأنه يعني :"التغير الكيفي المقصود والمنظم الذي يحدثه المربون في جميع مكونات المنهج ، والذي يؤدي إلى تحديث المنهج ورفع مستوى كفاءته في تحقيق أهداف النظام التعليمي.

كما يتفق الباحث مع تعريف اللقاني وعلى الجمل (1996: 68) **بأن تطوير المنهج** "Curriculum Development" عملية ذات شقين **الأول** : متعلق بجمع البيانات حول المنهج وهو ما يطلق عليه تقويم المنهج، **والثاني**: يتعلق بعملية إصدار القرارات بشأن المواضع التي تحتاج إلى تطوير ، وهو عملية ليست عشوائية أو ارتجالية ، إنما هي عملية تقوم على الأدلة العلمية والدراسات التحليلية المتأنية .

### مبررات ودواعي التطوير للمقررات الجامعية:

كان القرن العشرين الذي انتهي للتو، فترة زمنية اتسمت بالجد والعمل الدائبين في عالم سريع التطور، والتغيير، والتبديل سواء في أساليب الحياة أو في نظمها الاجتماعية والسياسية وغيرها ، وكان الفرد يعمل طول عمره قبل القرن العشرين في حياة رتيبة لا تبديل فيها ولا تغيير ، أما ألان وخاصة في العقود الأخيرة من القرن العشرين وحتى بداية القرن الواحد والعشرين فقد اختلف الأمر إذ حدثت عدة تغيرات في أنماط وأساليب حياة الفرد العصري ، وأصبح كل من يعمل في الإنتاج سواء كان فلاحا أو موظفا يحتاج إلى مستوى متطور من المعرفة والتأهيل للعمل .. إذ إن التغيرات السريعة التي تحدث الآن على مدى حياة الجيل الواحد في العصر الحديث ، الذي يسمونه "عصر الثورة الصناعية أو عصر ثورة المعلومات، أو الانفجار المعرفي " لهي أكثر بكثير مما كان يحدث على مدى ألف سنة في القرون السابقة.. ولهذا فان الإنسان وهو يتطلع إلى مستقبل سعيد،يحاول دوما حل ما قد يعترضه من مشاكل ، وتجنب ما يتوقعه من أخطاء ، وذلك عن طريق رسم الخطط العلمية الملائمة لذلك المستقبل، بالإضافة إلى تنسيق

الجهود البشرية على المستويين المحلي والعالمي ، باستخدام الأساليب العلمية والتطبيق العملي للتكنولوجيا الحديثة. (مجدي عزيز إبراهيم، 1987:688) وهذا لن يتحقق إلا بالتطوير التربوي للمناهج والمقررات الدراسية في التعليم بشكل عام وفي برامج إعداد المعلم بكلية التربية بشكل خاص، ذلك أن التطوير هو استجابة واعية للتغيرات التي تؤثر في حياة أفراد المجتمع، بمعني انه فعل مقصود (المطلس، 133،1995) ولهذا يجب أن ندرك أن تطوير المناهج وطرق التدريس وبقية المقررات التربوية في برامج إعداد المعلم بكلية التربية عملية مستمرة لا تنتهي، إلا أن هذا الإدراك يكون عديم الفائدة ما لم يتم تحديد الأسباب والظواهر التي تدعونا إلى تطوير المقررات الجامعية كما يحددها المربون والباحثون في المجال بصورة دقيقة ، كما أنه من الصعب أو المستحيل أحيانا تعداد كل الأسباب التي تدعو إلى التطوير .. ولهذا فإننا نقتصر على تحديد الخطوط العامة العريضة التي تتجمع في كل منها العديد من **الأسباب الداعية لتطوير المناهج والمقررات الجامعية وأهمها ما يلي:**

## 1- التغيرات المعاصرة في المنظومات التربوية والثقافية ومجالاتها الكبرى:

تعتبر منظومات الثقافة الإنسانية المحلية والعالمية والنظام التعليمي في تغير مستمر، الأمر الذي يستدعي إحداث تغيرات في المنهج باستمرار حتى يستطيع مواكبتها ومن أهم الدواعي لتطوير المنهج وتحسينه ما يلي:

أ- نتائج البحوث في التربية وعلم النفس.

ب-ظهور نظريات علمية جديدة.

ج- ظهور وسائط جديدة للتعلم.

د- ظهور صناعات جديدة مفيدة للإنسان.

هـ- حدوث تغيرات متطورة في المعرفة كما وكيفا.

و- حدوث تغيرات هامة في أدوات الإنتاج.

ز- حدوث تغيرات بيئية معاصرة.

ح- حدوث تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية في المجتمع.

ط- حدوث تغيرات في بنية التعليم مثل إدخال مراحل جديدة ، تعديل شروط القبول ..الخ.(رشدي لبيب1984 :190)

## 2- اختلال التوازن بين مخرجات النظام التعليمي وحاجات المجتمع:

يخضع أي مجتمع للتغيرات المستمرة والمتطورة وبالتالي تتطور حاجاته التربوية والاقتصادية

والاجتماعية وعندما يخفق النظام التعليمي السائد بشكل عام والنظام التعليمي الجامعي بشكل خاص في تحقيق المخرجات المتوقعة منه فانه يصبح من الضروري القيام بعمليات تقويم وتطوير شاملة ، من اجل الوصول إلى تحقيق تلك المخرجات المنشودة .. فإذا افترضنا أن خريجي كليات التربية ينبغي لهم أن يكتسبوا مهارات تدريسية معينة،ولم يتحقق المطلوب ، فان الحاجة تصبح ماسة إلى تطوير مقررات إعداد المعلم في كليات التربية بالقدر الذي يؤدى إلى تحقيق المخرجات المطلوبة ولعل كل ما يتناوله الباحثون من أبحاث تربوية أثبتت ما يلي :

أ- انخفاض تحصيل التلاميذ أو هبوط مستوى الخريجين.

ب- انخفاض كفاءات المعلم ومهاراته التدريسية.

جـ – سوء وقصور المناهج الحالية .. وغيرها من النتائج.

تعد من الأمور الجوهرية الداعية لعملية تطوير مناهج ومقررات إعداد المعلم في كليات التربية في الجامعات اليمنية. (رشدي لبيب 1984: 192)

## 3- عدم اتساق مكونات المنهج واختلال العلاقة بين عناصره:

نجد أحيانا أن كل من محتوى المنهج ، أو المقرر الدراسي ، أو بعض عناصره ، أو طرق التدريس المتبعة في تنفيذه ، أو أساليب تقويمه ، لا تتفق مع الأهداف الموضوعة له ، فقد يكون الهدف مثلاً : (أن يكتسب التلميذ مهارات علمية محددة) بينما طريقة التدريس المتبعة تعتمد على التلقين والحفظ ، وهنا يكن الخلل .

كما قد لا تتسق أهداف المنهج أو المقرر ذاتها مع أهداف النظام التعليمي ، الأمر الذي يدعونا إلى التطوير تحقيقا للاتساق المطلوب ، كشرط أساسي لرفع كفاءة المنهج أو المقرر. (رشدي لبيب 1984: 192)

## 4- تطور العلوم التربوية :

حيث تتأثر المناهج والمقررات التعليمية بالتطورات العلمية من جانبين:-

**الأول:** أن علم المناهج يتطور شأنه شأن العلوم الإنسانية الأخرى، وذلك من خلال ما تكشفه الدراسات والبحوث في مجاله من حقائق ووسائل وتقنيات وأساليب جديدة يمكن الاستفادة منها.

**الثاني:** أن المناهج كممارسة تعدّ مجالا تطبيقيا للعلوم التربوية ، الأخرى كعلم النفس ، وعلم اجتماع التربية ، والفلسفة وغيرها، وبالتالي فان ما تسفر عنه نتائج الدراسات والبحوث فيها ، تنعكس على الممارسات التربوية وعندما يحدث ذلك ، يجد علماء التربية أن هناك حاجة لتطوير المناهج ، حتى لا

تتخلف عن ركب التقدم العلمي المعاصر . (عبده المطلس، 1995: 235)

## 5- التنبؤ باحتياجات الفرد والمجتمع المستقبلية:

يمكن التنبؤ بهذه الاحتياجات عن طريق دراسة شاملة للواقع وللحاضر ، تؤدي إلى التنبؤ ببعض الأمور والاحتياجات في المستقبل ، على أن تستند هذه الدراسة على التخطيط الدقيق والمرن .. وعموما فان الدول المتقدمة تطور مناهجها للقرن الواحد والعشرون ، معتمدة على التخطيط والبحوث الاستشرافية، والنظرة البعيدة إلى الأمام ، التي ترسم صورة لما ستكون عليه الحياة ، أي أنها تعمل على تطوير مناهجها وفقا لما حدث، ولما هو منتظر حدوثه، على عكس الدول النامية والمتخلفة التي تعمل على تطوير مناهجها ، وفقا للعوامل المرتبطة بالماضي ، أي بما تم حدوثه فقط. (حلمي الوكيل، 1986 : 27)

## 6- المقارنة بأنظمة تربوية أكثر تقدما:

قد يرتبط التطوير بالماضي أو بالمستقبل ، ومع ذلك فانه لا يؤدى إلى الصورة المرجوة منه على أتم وجه.. لذلك نرى أنه من الضروري التطلع إلى الدول التي قطعت شوطا بعيدا في طريق المدنية والتقدم العلمي ، حتى نتمكن من الاستفادة من خبراتها، فالإنسان لا يستطيع أن يحكم على أي شيء من حيث صحته أو اعتلاله إلا من خلال مقارنته بأشياء أخرى مماثلة. ونفس الشيء بالنسبة للدول المتخلفة والنامية، فإنها لو تأملت في أوجه التقدم ونظمه المتطورة في الدول المتقدمة ، فان ذلك بدون شك سيكون دافعا لها لتطوير مناهجها ، حتى تقترب مستوياتها من هذه الدول المتقدمة. (حلمي الوكيل، 1986:28) مع مراعاة الخصوصية الثقافية والبيئية لكل دولة متقدمة أو نامية .

## 7- التغيرات التي تطرأ على الطالب المعلم والبيئة والمجتمع والمعرفة:

**أ- فالطالب المتعلم يتغير:** نحن ليس كآبائنا وأجدادنا، والطالب المتعلم اليوم يختلف عن الطالب المتعلم بالأمس، كما أن جيل اليوم يختلف عن جيل الأمس في أمور عديدة، سواء في عاداته وثقافته وقيمه ومشاكله أو في مستوى تفكيره بل وفي نظرته للحياة وعلاقته بمن حوله ، الأمر الذي يدعونا إلى تطوير أساليب التعامل معه أثناء التدريس بما يتفق ودرجة نغيره.

**ب- والبيئة التي نعيش فيها تتغير سريعا :** وكل تغير في أحد عناصرها يؤدي إلى تغيير في كافة جوانبها الأخرى ، كما أن التكنولوجيا الحديثة قد عملت على سرعة هذا التغيير بدرجة لا يتصورها العقل ، وعلينا أن نحافظ على التوازن البيئي تجنباً لحدوث الكوارث التي قد تحدث كنتيجة لتلك التغيرات.

**ج- المجتمع الذي ينتمي إليه الطالب المتعلم في تغير مستمر:** سواء في نظمه السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، أو في عاداته وقيمه واتجاهاته ومشاكله وحروبه ، وهذا التغير جاري سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ ، وعلى المناهج أن تتجاوب مع تلك التغيرات لكي توجهها نحو الأفضل ، فتعزز التغيرات

الإيجابية وتحارب التغيرات السيئة .

**د- والمعرفة تتغير باستمرار:** فكل يوم يأتينا بالجديد مما يبتكره الإنسان بفكره ، فالنظريات تتغير ، والمعلومات تتزايد ، والاكتشافات تتلاحق ، والابتكارات تتوالى ، لدرجة أننا نعيش في عصر يطلق عليه عصر الانفجار المعرفي.

إن هذا التغير الذي يحدث في كل جوانب الحياة المادية والمعنوية يحتم على المناهج كعلم ، وعلى التربية كنظام اجتماعي، أن تساير ذلك التغير بحيث نوجهه إلى السير نحو الأفضل وعندما يحدث ذلك في علم المناهج يحق لنا أن نسميه تطويراً وتحديثاً معاصر.

## خطوات التطوير التربوي للمقررات الدراسية:

أشار كل من حلمي الوكيل (1986) وفوزي طه، ورجب الكلزة (2000) إلى خطوات تطوير المنهج أو المقرر الدراسي في ضوء توصيف الاتجاهات المعاصرة في التطوير المعمول بها في المجال التربوي، والتي يمكن اعتبارها مرآة للباحثين والعاملين على تطوير مناهج التعليم ومقرراته للمراحل التعليمية المختلفة ، ويمكن تلخيصها فيما يلي:-

### 1- الإحساس بضرورة التطوير:-

لا يمكن أن تبدأ عملية التطوير بداية سليمة وموفقة إلا إذا سبقها إحساس قوى بضرورة الحاجة إلى التطوير ، وهناك مجموعة من العوامل التي تساهم في تكوين وتدعيم هذا الشعور ، وقد سبق ذكر بعضها تحت عنوان (دواعي التطوير) ، ويمكن إيجاز تلك العوامل فيما يلي: (حلمي الوكيل، 1986 :163)

**أ- سوء نتائج الامتحانات في المراحل التعليمية المختلفة:** وبالذات نتائج الشهادات العامة، والنتائج المتدنية لطلاب الجامعات والتي قد تثير غالبية أولياء الأمور، وقد تكون النتائج على عكس ما ذكر ، إذ قد تكون ممتازة بصورة ملفته للنظر ينعدم معها حالات الرسوب، ويحصل معظم الطلاب على الدرجات النهائية الأمر الذي قد يشكك في صحة الامتحانات وأنها بنيت على أسس غير علمية.

**ب- هبوط مستوى الطلاب والخريجين :** بشكل يثير السخط من جانب فئات الشعب المختلفة المتعاملة معهم .

**جـ- شكوى الجماهير من سوء المناهج والمقررات الحالية :** سواء بواسطة وسائل الإعلام أو في الأوساط الشعبية .

**د- نتائج البحوث :** وخاصة تلك التي تشير إلى عدم صلاحية أو قصور بعض جوانب المنهج أو مقرراته أو طرق تدريسه وهو ما أشارت إليه بعض الدراسات اليمنية عن قصور بعض جوانب المقررات

الجامعية مثل دراسة (عبده المطلس 1987) ودراسة (سعيد عبده نافع، 1987) ودراسة (محمد الجلال، 1990) ودراسة (سعيد عبده علي، 1991) ، ودراسة (منصور ، 2004) ، ودراسة (عايدة فؤاد ، 2004) وغيرها من الدراسات اليمنية الأخرى.

**هـ- التطلع إلى بلدان أخرى** كانت في نفس الحالة التي تمر بها بلادنا ثم استطاعت أن تطور نظمها التربوية فقطعت شوطا كبيرا في طريق التقدم والازدهار، الأمر الذي يجعلنا نتطلع الوصول إلى مستوياتها.

كما يشير (فوزي طه ورجب الكلزة، 2000 ) إلى أهمية الإحساس بضرورة التطوير ، مع مراعاة أن أي جديد قد يلقى مقاومة شديدة، وترجع تلك المقاومة في أكثر الأحيان إلى الألفة بأساليب التقويم التربوي التقليدي الذي تحددت معالمه، وتعود عليه الناس، وبالتالي فلكي تنجح عملية التطوير، فلابد أن تسبقها حملة إعلامية لإثارة الإحساس بضرورة التطوير وأهميته، سواء عن طريق وسائل الإعلام أو عن طريق حث المدرسين على أهمية التطوير ، وذلك عن طريق الندوات أو التدريبات أثناء الخدمة أو قبلها، وترجع أهمية هذه الخطوة إلى انه إذا فُقد الإحساس لدى المعنيين بأهمية التطوير فان المنهج المطور لن يتمكن من تحقيق أهدافه.

## 2- تحديد أهداف التطوير:

إن تحديد الأهداف من التطوير لأي منهج أو مقرر دراسي أمرٌ ضروري ، إذ بمقتضاه يتم اختيار المحتوى أو تعديله ، وكذلك باقي مكونات المقرر أو المنهج الأخرى ، فانه يتم تقويمها وتطويرها في ضوء الأهداف، كما انه يتم تحديدها في ضوء طبيعة المجتمع ، وخصوصياته ، وطبيعة الطالب ، وطبيعة المادة التي ستخضع لعملية التطوير.

ولهذا فان تحديد الأهداف من التطوير تعتبر أول خطوة للتطوير ، وباعتبارها كذلك ، فيجب أن تتضمن القيم والمبادئ والاتجاهات المتضمنة في فلسفة المجتمع ، كما يشترط أن تكون أهداف المقرر أو المادة الدراسية متسقة مع الأهداف العامة للتربية ، وشاملة لجميع جوانب الخبرة المربية ، ومصاغة بصورة إجرائية تفيد في اختيار المحتوى ألتدريسي الذي يمكن رصده في سلوك المتعلم. (فوزي طه ورجب الكلزة، 2000 : 290)

## 3- تحديد استراتيجية التعليم :

والمقصود بكلمة استراتيجية وفقا لما يراه فيليب كومبز Philip Combs هو "وضع إطار لسياسات تعليمية تستهدف المحافظة عليها في توازن معقول وتكامل وتوقيت ملائمين حسب وزنها ، وتوجيهها الوجهة الصحيحة"

وفي ضوء النظرة العصرية ، يعتبر التعليم جزءاً من خطة شاملة لتنمية المجتمع في كل المجالات الثقافية

والاجتماعية والاقتصادية والصحية ، ومن ثم يصبح من الضروري البدء بتحديد الأهداف التربوية للتعليم في ضوء بناء الفرد والمجتمع ، ورسم سياسة عامة للتعليم ، ووضع الخطط لتطويره في ضوء أيدلوجية المجتمع، واحتياجاته الحاضرة والمستقبلية ، كذلك في ضوء التطورات العالمية الحديثة ، إذ أن الاستراتيجية الحقيقية ينبغي أن تقوم على أسس عريضة راسخة تحتضن الميول المتنوعة داخل المجتمع ، وتتمتع بالحماس الأصيل المستمر ، وإخلاص عدد كبير من القادة في المجالات المتنوعة في المجتمع ، كما أنها لا توجد من فراغ، أو يمكن تشكيلها في الوزارة بواسطة خبير وأخصائي وآلة حاسبة وحسب ، وإنما ينبغي أن توضع على أساس أهداف تربوية واضحة يشارك في وضعها عدد كبير من المتخصصين (حلمي الوكيل، 1986 : 165)

**كما يري كومبز Combs ضرورة توافر خاصيتين في الاستراتيجية:**

**الخاصية الأولى:** وجوب التركيز على سلسلة من العلاقات الداخلية في النظام التعليمي ومستوياته المختلفة الخاصة منها والعامة، وعلاقة النظام التعليمي ككل والبيئة التي يتواجد فيها لكي يحدث توازن أفضل بينهما، وبهذه النظرة الشاملة للتطوير يجعل إتباع أسلوب (النظم) أمرا ضروريا في وضع الاستراتيجية التعليمية للتطوير، وسوف نتعرف على خطوات تطوير المقرر الجامعي في ضوء مدخل أسلوب النظم كاتجاه معاصر في تطوير المقررات في نهاية محور التطوير من هذا البحث .

**والخاصية الثاني:** وجوب التركيز على التجديد المطلوب، وهذا التجديد يشترط فيه أن يكون جوهريا شاملا لكل جانب من جوانب العملية التعليمية وليس مجرد تغيير من اجل التغير ذاته ، بل من اجل التحسينات والتوافقات التي يحتاج إليها النظام فعلا.

كما أن التجديدات مهما كانت ، إذا أُقحمت على النظام التعليمي من مصادر خارجية دون دراسة فإنها قد تستقبل في أول الأمر بأدب، ثم توضع على الرف بهدوء بعد ذلك، وبالتالي فإنه إذا أريد للاستراتيجية أن تنجح، فإنه ينبغي أن يصبح التجديد طريقا للحياة بالنسبة للتعليم على الدوام ويتطلب **هذا أمرين أساسين هما:**

**الأمر الأول:** يجب إقناع العاملين في الحقل التعليمي بأن التجديد بالتطوير هو الحل الأمثل.

**الأمر الثاني:** يجب تجهيز وتزويد النظم التعليمية بوسائل التجديد، وفي هذا الجانب يمكن اقتراح **مجموعة من الأولويات التي يجب أن تتضمنها الاستراتيجية** والتي يمكن الإشارة إليها دون تفاصيل وهي:

أ- عصرنه الإدارة التعليمية.

ب- عصرنه إعداد المعلمين.

ج- عصرنه عملية التعليم.

د- عصرنه الميزانية التعليمية.

هـ- اهتمام اكبر بالتعليم ، والعمل على أن لا يكون تعليما شكليا.

و- التعاون الدولي من اجل نجاح استراتيجية التطوير.

## 4- دراسة الواقع الحالي في ضوء الاستراتيجية المرسومة:

سبقت الإشارة إلى أن عملية تطوير المناهج لا تبدأ من فراغ وإنما تنطلق من واقع يتمثل في مناهج تطبق، وفي تعليم قائم ، ومن الضروري دراسة هذا الواقع دراسة علمية في ضوء الصورة العصرية المرغوبة في التعليم و أولويات التطوير بحيث تشمل الدراسة طرق التدريس ، ووسائله وأساليب التقويم، وباقي مقررات إعداد المعلم وتدريبه حتى تنتهي تلك الدراسة بتحديد واضح لمكانة التعليم الحالي من الصورة المرغوبة قربا أو بعدا، بمعني أن تقوم تلك الدراسة بعملية تقويم شاملة لجميع جوانب العملية التربوية مبتدئة بالأهداف العامة لمعرفة ما تحقق منها ثم أهداف الكتب والمقررات الدراسية ومحتواها وطرق تدريسها، ووسائلها وأنشطتها التعليمية وأساليب تقويمها .. **الخ وهذا الأمر يتطلب الآتي**:-

أ) تحديد المعايير التي يمكن استخدامها في عملية التقويم.

ب) وضع وسائل، وأساليب وأدوات القياس اللازمة لتقويم المنهج أو المقرر الحالي بكل جوانبه.

ج) جـ- تجميع النتائج في صورة تسهل للمعنيين إصدار الحكم على جوانب المنهج المختلفة بحيث يمكن تحديد نقاط القوة أو الضعف فيها (حلمي الوكيل، 1986: 171)

## 5- تخطيط جوانب المنهج:

**وفي ضوء الخطوات السابقة لعملية التطوير نقوم بتخطيط جوانب المنهج أو المقرر كما يلي:**

أ- **تحديد التنظيمات المنهجية** التي تناسب كل مرحلة تعليمية ، لأن التنظيم المنهجي يعتبر الوعاء الذي يشكل الخبرات التعليمية ، ويساعد المتعلمين على اكتسابها.

ب- **اختيار طرق التدريس** التي تتمشى مع روح التنظيم المنهجي المختار، بحيث تساعد المتعلم على تكوين المفاهيم والتعميمات وتنمية المهارات الأساسية.

جـ- **اختبار الوسائل التعليمية** التي يحتاجها كل موضوع من مواضيع المنهج وتحديد الوظيفة التعليمية التي يمكن أن تؤديها كل وسيلة في ضوء معايير محددة وفي ضوء الإمكانيات المتاحة.

د- **التخطيط لأوجه النشاط التعليمية** المصاحبة للمنهج، بحيث يسهم كل نشاط في إكساب المتعلمين المزيد من الخبرات.

**هـ- تحديد أساليب التقويم**، أو بمعني آخر وضع برنامج متكامل للتقويم يتضمن كل المعايير الخاصة به ويساير كل خطوة من خطوات تطوير المنهج. (فوزي طه، رجب الكلزة ، 2000 : 290)

## 6- تجريب المنهج المطور الجديد:

من المسلم به أن أي عمل جديد يجب أن يخضع لعملية التجريب قبل أن تقوم بتعميمه سواء في مجال التربية أو أي مجال أخر .. ومن هنا يجب أن نجرب المقرر أو المنهج المطور في المدارس التجريبية إذا كان للتعليم العام أو في كليات التربية إذا كان للتعليم الجامعي التربوي مع مراعاة تقويمه أثناء عملية التجريب قبل أن نقوم بتعميمه ، والهدف من عملية التجريب هو الوقوف على مدى سلامة هذا المنهج على مستوى التنفيذ. . (فوزي طه، رجب الكلزة، 2000 : 290)، وبعد أن عرفنا خطوات التطوير التربوي للمناهج والمقررات الدراسية بشكل عام نستعرض كيفية تطوير المقرر الدراسي التربوي الجامعي، في ضوء الاتجاهات الحديثة، وذلك فيما يلي:

## كيفية تطوير المقرر الدراسي الجامعي (في ضوء الاتجاهات النظرية الحديثة ):

عند تطوير مقرر دراسي جامعي فانه من المفيد النظر إليه على انه نظام يتفاعل فيه كل من المدرس، والطالب، والمواد التعليمية، ومن ثم فان هدف أي تطوير للمقرر يركز على الاستخدام لهذا النظام.

والمشكلة التي يجب مواجهتها عند محاولة التطوير هي التعرف على ما يعوق حركة هذا النظام ، وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير ، ولتوضيح ذلك نأخذ الطلاب الذين يدرسون المقرر كمثال للمدخلات في هذا النظام. لأن هؤلاء الطلاب ينبغي أن يتوافر عندهم خصائص معينة من حيث معرفتهم، وقدراتهم ، واتجاهاتهم ، ومؤهلهم للتسجيل في دراسة المقرر الجديد وفق سياسة معينة ، تحدد المقررات السابقة أو اللاحقة لدراسة ذلك المقرر.

حيث إن بعض الجامعات المعاصرة ومنها الجامعات العربية قد تشترط دراسة الطالب مقررات أو مقرر سابق قبل أن يسمح له بالتسجيل في مقرر ما، كما أن المعلمون ، والوسائل ، والمواد التعليمية ، والأماكن المتاحة للدراسة ، كمدخلات للنظام ، وضعها غالبا ما يكون أكثر مرونة من الطلاب ، إذ أن هناك حدود لكل منها ، بيد أن تحديد الوضع النهائي في كل هذه الأمور لا يتم سلفا ، وإنما قد يكون هناك مجال لإعادة الترتيبان. (محمد منير مرسي ، 1992 : 193 )

وتحقيق المستوى الأمثل من ذلك المقرر يتعلق بمخرجات النظام ، ونعني بها السلوكيات التي يجب أن يتقنها الطلاب بعد دراستهم له ، وفي نطاق المقرر الواحد يمكن معرفة المستوى الأمثل له بتحديد المستوى المطلوب من الطلاب أن يصلوا إليه في نهاية دراستهم له ، مع مراعاة العلاقة الجدلية بين الكم و

الكيف والتكلفة ، إذ يمكن مثلا زيادة الكم في عدد الطلاب مع الاحتفاظ بمستوى جيد من الكيف ، أو النوعية ، وفي هذه الحالة لابد من زيادة التكلفة ، كما يمكن تحسين نوعية الدراسة بتحسين أداء الطلاب، ورفع مستوى الأهداف المطلوبة من دراسة المقرر ، لكي تحقق اكبر عائد وأفضل نتيجة بأقل جهد وتكلفة. إذ أنه لا يمكن أن نحدد مستوى أمثل للمقرر الجامعي بدون أن تكون أهدافه واضحة وضوحا كاملا لاسيما في بداية دراسة الطلاب له، ولهذا لابد من الصياغة الكاملة لأهداف المقرر، وقد يتضح أن بعض الأهداف غير مناسبة ، أو طموحة أكثر مما ينبغي .. وعلينا أن نتذكر دائما أن معرفتنا مازالت محدودة جدا لعمليتي التدريس والتعلم ، وهذا يقتضي منا أن نكون على وعي بأن تصميم أي مقرر دراسي جامعي أو بناءه بصورة فعالة هي محاولة اجتهادية من جانبنا ، نحاول فيها استخدام معرفتنا المحدودة في أحسن صورة ممكنة ، كما يجب علينا أن ندرك دائما أن المستوى الأمثل لدراسة المقرر هي مسألة نسبية من الناحية النظرية ، إذ من الصعب تحقيقها على المستوى العملي أو الواقعي ، وقد تكون أحسن طريقة لتحسين أو تطوير مقرر دراسي هي القيام بتطبيقه وتجريبه وتقويمه، ومن خلال معلومات تقييم المقرر يمكن عمل تغذية راجعة ( Feed Back ) لتطويره وتحسينه وهذا النوع من التقييم يسمي التقويم ألبنائي أو التكويني (Formative Evaluation) تميزا له عن التقويم الكلي الشامل Summative Evaluation الذي يستهدف تقييم المقرر في نهاية دراسته. (عايش زيتون، 1995: 143)، (محمد منير مرسي 1992 : 192).

فالتقويم الأخير الكلي ينصب اهتمامه على جانبي الثبات في النتائج ، والصدق في المحتوى والمضمون، أما التقويم ألبنائي Formative Evaluation فيهتم بالحصول على المعلومات الضرورية لإدخال تحسينات على المقرر ؟ وتطويره إلى أفضل صورة معدلة ، ويمكن توضيح ذلك، بمثال نقول : إننا نهتم بسؤال أنفسنا ، لماذا عجز (طالب ما) عن إدراك (مفهوم ما) أو (موضوع ما) في المقرر ، وذلك أكثر من اهتمامنا بالتساؤل حول عدد الطلاب الذين عجزوا عن إدراك هذا المفهوم أو الموضوع.

كما أن تطوير المنهج أو المقرر الجامعي يعني فيما يعني ، أما بتطوير المحتوى الذي يتم تدريسه للمتعلم، أو بتطوير الطريقة التي يُعلّم بها ذلك المحتوى. ( محمد منير مرسي 1992 : 193 )

## الخطوات النظرية المقترحة لتطوير المقرر الدراسي التربوي الجامعي في برامج إعداد المعلم بكليات التربية باليمن :

قدم كل من محمد منير مرسي (1992: 193-200) و(هوارد سلفان، نورمان هجنز، ( 1993: 100-106) و عايش زيتون (1995 : 137-139) خطوات علمية واضحة لتطوير المقرر الدراسي الجامعي في كليات الجامعة في ضوء الاتجاهات النظرية المعاصرة في تصميم المقررات الجامعية التي سوف يتم عرضها بشيء من التصرف، والتي يمكن الاستفادة منها في تطوير مقررات الدراسة التربوية في الجامعات اليمنية، وتلك الخطوات هي:

**1- نقطة البداية أو الانطلاق وتشمل خطوتين:-**

**الخطوة الأولى: وضع قائمة بالمعلومات الرئيسية والضرورية للقائمين بتطوير كل مقرر وتتضمن ما يلي:-**

أ- الحدود المسموحة للمقرر من حيث المواد التعليمية ، وأماكن الدراسة ، والقائمين بتدريسه.

ب- عدد الطلاب الذين يدرسون المقرر ونوعيتهم.

ج- مستويات التحصيل في المقرر بصفة مبدئية وهذه يمكن تعديلها فيما بعد.

د- مؤشرات للنتائج المنشودة للمقرر، وهذه أيضا يمكن تعديلها فيما بعد.

هـ- مؤشرات لما ينبغي أن يكون عليه الحد الأقصى- للتكلفة المالية اللازمة للإنفاق أو مستوى الأداء المطلوب في المقرر، أو مدى طموح الأهداف.

و- ميزانية تطوير المقرر وتشمل الاتفاق على فريق التطوير ومساعديه وما يلزم من أدوات وإمكانات مادية و بشرية.

ز- الالتزام بضرورة استخدام التقييم ألبنائي أو التكويني للمقرر أو لبعض جوانب المقرر على الأقل.

ويلاحظ أن الخطوات الأربع الأولى (أ،ب،ج،د) تعتبر ضرورية من أجل تحديد جوانب المقرر (المعرفية والمهارية والوجدانية) كما أن النقطة (هـ) الخامسة والخاصة بالميزانية تعتبر ضرورية لمواجهة ما يحتاجه التطوير من نفقات أما النقطة الأخيرة (ز) الخاصة بالالتزام باستخدام التقييم ألبنائي ، فهي ضرورية طالما إن العملية تتعلق بتطوير المقرر لا بتصميمه وبنائه.

**الخطوات الثانية: ضرورة تحديد أهداف المقرر بتفصيل كبير** ووضع طرق مناسبة للتقييم والقياس ، وعمل المزيد من التحليل للمدخلات المتعلقة بالطلاب بحيث يشمل القياس القبلي التعرف على أهم المشكلات المتعلقة بدراسة المقرر ، وفي ضوء تحديدها وتحليلها يمكن اتخاذ القرارات الاستراتيجية الرئيسية المناسبة لدراسته ، بحيث تتضمن الآتي :

1- تقسيم المقرر إلى أجزاء فرعية.

2- تحديد النتائج المطلوبة من كل جزء.

3- اتخاذ قرارات خاصة بنوع التدريس الذي يستخدم في كل جزء للمقرر.

4- تخصيص النفقات أو التكاليف اللازمة للمقرر في ضوء الخطوات السابقة.

5- تحديد فريق التطوير لمدى الاهتمام بكل جزء وتحديد نفقاته.

وعندئذ يمكن تصميم كل جزء من المقرر أو تطويره ، كما أن بعض الأجزاء قد تمر بعدة مراجعات، وبعض الأجزاء تُصمّم وتطبق بدون أية تغييرات ، ذلك أن الميزانية المرصودة لتطوير أية مقرر غالبا ما تكون محدودة لدرجة يصعب معها القيام بتجريب كل أجزاء المقرر نظرا لما يتطلبه ذلك من جهد ووقت وتكاليف كبيرة.

وفي نهاية المطاف تجمع كل أجزاء المقرر وتطبق إذا كانت نتيجة التجربة مرضية ، أما إذا كانت غير مرضية فتعاد العملية ثانية ، وهذا يتطلب نفقات إضافية يجب أن يعمل حسابها حسب ما يراه فريق التطوير أو يتوقعه من مشكلات ، والشكل التالي يوضح خطوات تطوير المقرر الدراسي الجامعي وغير الجامعي التربوي وغير التربوي:

**شكل يوضح خطوات تطوير المقرر**

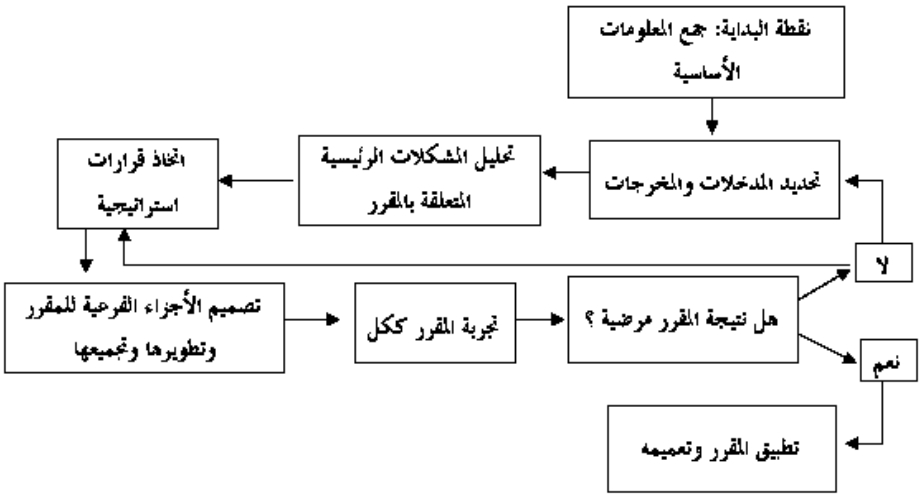


## 2- تحديد مدخلات ومخرجات المقرر:

يتم تحديد مدخلات المقرر الدراسي بتحديد أهدافه ، ويمكن تحديدها في ضوء نموذج (اسكر يفن Scriven) ذي الثلاثة مستويات الآتية :

أ- المستوى التصوري أو ألمفاهيمي المجرد Conceptual level
ب- المستوى ألتجسيدي Manifestation level
ج-المستوى الإجرائي Operational level

وهي مرتبة حسب درجة العمومية كما يبدو من الشرح ، فالأهداف عند المستوى الأول تكون عامة، يترجم كل هدف منها إلى عدة أهداف على المستوى ألتجسيدي في صياغة أكثر خصوصية ، وعند

ترجمتها إلى المستوى الإجرائي تكون أهداف سلوكية تركز على الأداء ويمكن ملاحظتها وقياسها.

وهكذا فان أي هدف على المستوى التصوري يمكن أن يؤدي إلى أهداف كثيرة على المستوى ألتجسيدي ، وقد لا تكون هذه الأهداف أو معظمها ممكنة التحقيق أو مرغوبة النتائج بالنسبة للمقرر، وبالمثل فان هدفا على المستوى ألتجسيدي يمكن ترجمته إلى أهداف كثيرة على المستوى الإجرائي ، حيث يتم عنده تحديد الأهداف على أساس الأداء المطلوب ، وشروطه ومستواه ، وطريقة قياسه.

وفي مراحل تحديد الأهداف يجب وضع أولويات للأهداف ، والذي بموجبه يتم الإبقاء على الأهداف الهامة وحذف الأهداف الأقل أهمية ، والأهداف ذات الأولوية يمكن أن يخصص لتطويرها أو لتدريسها زمن أكثر في المقرر.

ومن الطبيعي أن يوجد تباين كبير في مستوى تحصيل الطلاب الذين يدرسون المقرر نتيجة للفروق الفردية بينهم ، وهذا يتطلب تصميم اختبارات دقيقة لقياس ذلك المدى من التباين والفروق في القدرات ، التي تعتبر مدخلات هامة في تطوير المقرر ونجاحه.

## 3- تحليل مشكلات المقرر:

والهدف من تحليل مشكلات المقرر عند تطويره في تطوير المقرر هو تحديد بعض الأهداف أو المجالات في المقرر التي يحتمل أن تسبب مشكلات للمدرسين والطلاب، ويمكن تحديد هذه المشكلات بالرجوع إلى البحوث التربوية في التعلم والتدريس ، أو بالاعتماد على الخبرة السابقة من المقرر ، أو المقررات المماثلة ، أو بعمل مقابلات مع الطلاب الذين سبق لهم دراسة المقرر أو المقررات المشابهة أو بالاستفادة من خبرات الجامعات أو المؤسسات العلمية الأخرى وذلك للعمل على حلها أولاً بأول .

## 4- اتخاذ القرارات الاستراتيجية الخاصة بطرق التدريس ، والمصادر والمواد التعليمية اللازمة لتطوير المقرر:

إن أول الاهتمامات لهذه القرارات هو اختبار طرق التدريس ، ويمكن اتخاذ القرارات الأولية المتعلقة بطرق التدريس بناءا على تحديد المشكلات المتوقعة ، وأهداف المقرر سالفة الذكر ، والمصادر المادية المتاحة لتدريس المقرر ، ويجب اختبار هذه القرارات بدقة لتحديد ما إذا كان المقرر يتفق كما خطط له ، مع الاعتبارات المنطقية والعملية والمادية مثل: توفر القوى البشرية اللازمة ، وأماكن الدراسة، والمعدات والتكاليف ، ومدى الحاجة إلى برنامج تدريب لبعض المدرسين الذين سيقومون بالتدريس ، وتحديد أجزاء المقرر المحتاجة إلى مزيد من التطوير والتجريب والمراجعة وما إذا كانت ميزانية التطوير كافية لذلك. وان مثل هذه الدراسة الدقيقة للاستراتيجية الأولية وقراراتها قد تكشف لنا أن بعض أجزاء المقرر لا يمكن تنفيذها حسب الخطة الأولية ، وأنها بموجبه تحتاج إلى تغيير أو تعديل لتكون المحصلة النهائية لذلك

هي التوسع أو التطوير في بعض أجزاء المقرر بناء على المعلومات الدقيقة التي يتم التوصل إليها والتي بموجبها يتم تحديد الأتي:

أ- المدخلات الطلابية.

ب- النتائج المتوقعة لتعلم جزء من أجزاء المقرر.

جـ- طرق التدريس المستخدمة .

د - المواد التعليمية اللازمة.

هـ- التكاليف اللازمة لتدريس كل جزء من المقرر عند تنفيذه.

و – المصادر المادية المتاحة لتصميم كل جزء من أجزائه وتطويره.

## 5- تصميم وتطوير الأجزاء الفرعية للمقرر:-

إن بعض الأجزاء التي يكون من السهل بناؤها ، أو تصميمها ، والتي تمثل أولوية اقل من غيرها ، فان بناءها يقتصر على التصميم دون حاجة إلى المراجعة والاختبارات التي تشترطها عملية التطوير، ومن الضروري جدا في المراحل الأولى أن تهتم بمعرفة أسباب فشل أي طالب في دراسة هذا الجزء من المقرر، والنتيجة النهائية لذلك هي التوصل إلى الصورة النموذجية لجزء المقرر الذي تمت مراجعته ، وصولاً به إلى الصورة النهائية له.

## 6- اختبار المقرر كله وتنفيذه:-

هذه هي أخر مرحلة من مراحل تطوير المقرر الدراسي حيث يتم عندها تجميع أجزاء المقرر ووضعه ككل موضع الاختبار أو التجربة. فإذا كانت النتيجة جيدة أصبح المقرر قابلا للتطبيق والتنفيذ، أما إذا كانت النتيجة على غير ما نحب، فيعاد المقرر مرة أخرى إلى مرحلة تحديد المدخلات والمخرجات ومرحلة اتخاذ القرارات ليأخذ دورة ثانية لتصميمه أو تطويره، وقد تتطلب مرحلة تجريب أو إعادة تجريب المقرر وتنفيذه توفير مزيد من نسخ المواد التعليمية وتدريب بعض المدرسين الذين سيقومون بتدريسه ، وهذا يتطلب جهد وتكلفة مادية إضافية يجب أن تكون في الحسبان.

## 7- لماذا ينبغي تطوير المقرر الدراسي الجامعي ؟

والإجابة على هذا السؤال هي أن التطور سنة الحياة، كما أن الحياة متجددة دائما ، والعلم وهو جزء من الحياة فهو متجدد أيضا ، ومن ثم ينبغي أن يعكس المقرر التطورات الحديثة والمعاصرة في الميدان التربوي ، وفي المجتمع ، ذلك أن النمو المعرفي سريع جداً ، إلى درجة يصعب معها ملاحقته أحيانا ، فبعد أن كانت المعرفة الإنسانية في الماضي القريب تتضاعف ، كل قرن من الزمان فإنها تتضاعف كل عقد من

الزمان بل اقل من ذلك ، وهذا يعني أنه على الإنسان المعاصر أن يجدد معرفته بصورة سريعة متلاحقة لم تكن مفروضة عليه من قبل.

وبالنسبة للمقررات الجامعية على القائمين عليها أن يطوروها دائما لملاحقة المنجزات العلمية المتجددة ذات العلاقة بالمجال باستمرار ، ومن ناحية أخرى فهناك دواعي واعتبارات ومعايير أخرى تفرض علينا تطوير المقررات الدراسية الجامعية ومن تلك الدواعي والاعتبارات ما يلي:-

- المناخ العام للمقرر ورأى الأساتذة والطلاب فيه ومدى رضائهم عنه.
- دواعي التطوير التي تمت الإشارة إليها في متن هذا البحث.

وهكذا تبرز الحاجة إلى التطوير باستمرار وينبغي قبل القيام بهذا التطوير عمل دراسة استطلاعية لمعرفة جوانب أو أجزاء الضعف في المقرر التي يجب أن يشملها التطوير .

وبعد استعراضنا في هذا البحث لدواعي التطوير التربوي للمقررات الجامعي وخطواته ، وخطوات تطوير المقرر الواحد بشيء من التفصيل والتوضيح نخلص إلى التوصيات الآتية :

## التوصيات :

1. إيجاد رؤى جديدة لمحتويات مناهج التعليم الجامعي تتوافر فيها مقومات التحديث والتفاعل والارتباط مع متطلبات سوق العمل .
2. ضرورة توصيف كل مقرر بكافة عناصره وجزيئاته توصيفاً دقيقاً وهذا التوصيف للمقررات الدراسية موثقاً ومتاحاً لكافة كليات ومعاهد الجامعة .
3. تشجيع تطوير المناهج والمقررات وتقديم نوعية متميزة من البرامج التعليمية القائمة على التكامل في الكليات والأقسام بحيث تخدم سوق العمل .
4. ربط المناهج التعليمية المطورة بمتطلبات مؤسسات العمل والإنتاج ، حتى يمكن إيجاد برامج تضمن تعرف الخريج وصاحب العمل على الاحتياج المطلوب من البرامج لإنجاح ذلك العمل.
5. وضع معايير ومحددات لتطوير المقررات يلتزم بها الجميع عند التنفيذ .
6. إشراك مختلف الأطراف المعنيين بالعملية التعليمية في التطوير .
7. البناء في تطوير المقررات على جهود السابقين وتقديرها وعدم إغفالها .
8. ينبغي تهيئة جميع أطراف العمل في كليات التربية لخطة التطوير المطلوب تنفيذها.
9. ينبغي أن يحكم التطوير المنهجية العلمية وأن تستثمر نتائج البحث العلمي .
10. ينبغي أن تسند خطط التطوير إلى معرفة جيدة بإمكانات الواقع من واقع بيانات إحصائية دقيقة.
11. ينبغي الأخذ بأسلوب التجريب عند وضع خطط التطوير وبعد تنفيذها .

# قائمة المراجع


1. **احمد حسين اللقانى و علي الجمل ( 1996):-** معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس : القاهرة ، الطبعة الأولى، عالم الكتب.
2. **أحمد علي الحاج (1988)** : "تخطيط التعليم العالي في اليمن في ضوء متطلبات خطط التنمية" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ص73.
3. **المؤتمر العلمي المصاحب للدورة السابعة والعشرين لمجلس اتحاد الجامعات العربية ،** جامعة بيروت العربية ، إبريل 1994 . .
4. **آمال حسين خليل (2004)** : "برنامج مقترح لتطوير تدريس الموسيقى ، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس" ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ،كلية التربية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ص47 .
5. **حلمي أحمد الوكيل (1986):-** تطوير المناهج أسبابه ، أسسه ، أساليبه ، خطواته ، ومعوقاته ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية.
6. **حمدي حسن عبدالحميد (2004)** : "رؤية تحليلية نقدية لمقررات فلسفة التربية وأساليب تطويرها " ، مجلة التربية والتنمية ، العدد (30) إبريل ، المكتب الاستشاري للخدمات التربوي ، عين شمس الغربية ، القاهرة ، ص74 ، 79.
7. **رشدي أحمد طعيمه ، محمد بن سليمان البندر (2004):** "التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير" ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، مدينة نصر ، القاهرة ، ص6 .
8. **رشدي لبيب (1984) :-** المنهج منظومة لمحتوى التعليم ، القاهرة دار الثقافة للطباعة والنشر.
9. **سعيد عبده على (1991):-** " تطوير مقررات المناهج وطرق التدريس لمعلمي المواد الاجتماعية بكلية التربية جامعة صنعاء. " رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية - جامعة عين شمس.
10. **سعيد عبده نافع ومحمد مطهر (1987):** "أثر دورة الإعداد التربوي لطلاب وطالبات المستوى الرابع بكليات جامعة صنعاء على اتجاهاتهم نحو مهنة التدريس" ، دراسات في المناهج وطرق التدريس ، مجلة دورية تصدرها الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، العدد (2) أكتوبر .
11. **سمير عبدالوهاب الجويني** : "التعليم العالي وتنمية القوى البشرية في الوطن العربي" ، مجلة التربية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، العدد (6) مارس 2002 ،كلية التربية ، جامعة عين شمس .
12. **سيما تانيجيان ، يوريس تشنيكوف (1983) :** "التربية في عالم متغير" ، رسالة اليونسكو ، القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 267 ، أغسطس ، ص5 ، ص30 .
13. **شرف إبراهيم الهادي (1994)** : "تنظيم جامعة صنعاء وإدارتها في ضوء الاتجاهات المعاصرة" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، سعد سمك للنسخ والطبع ، 1994 ، ص263.
14. **عايده فؤاد إبراهيم عباس (2001)** : "إعداد المعلم بكليات التربية ي اليمن في ضوء الاتجاهات المعاصرة" ، مجلة التربية ، المجلد (4) ، العدد الأول (5) ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة ، مارس ، ص176 ، ص206 .

15. **عايده فؤاد عباس (2004)** : "إدارة الجودة الشاملة ، مدخل لفعالية إدارة المعلومات بالتعليم الجامعي في اليمن" ، مجلة التربية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة ، تربية عين شمس ، العدد (6) ، مارس 2004 ، ص73، 74 .

**16. عايش محمود زيتون (1995)**: أساليب التدريس الجامعي ، الأردن عمان، دار الشروق.

17. **عبدالمعطي رمضان الآغا (2002)** : "اتجاهات معاصرة في أساليب التدريس الجامعي وأثرها على التدريس في الجامعات الفلسطينية" ، مجلة الدراسات في المناهج وطرق التدريس ، العدد (83) ديسمبر ، الجمعية المصرية للمناهج ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ص37 .

18. **عبده محمد غانم المطلس (1987):** "تقويم مقررات طرق تدريس التاريخ في كلية التربية بجامعة صنعاء في ضوء الكفاءات الأدائيةالواجب توافرها لدى معلم التاريخ"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.

**19. عبده محمد غانم المطلس (1995): المناهج** التعليمية وواقعها فى اليمن ، صنعاء ، مطابع النهضة اليمينة للأوفست.

**20. فوزي إبراهيم طه ورجب أحمد الكلزة (2000): المناهج** المعاصرة ، الإسكندرية – الطبعة – منشأة المعارف.

21. **مؤتمر إرادة التغيير التربوي وإدارته في الوطن العربي** : "المؤتمر السنوي الثالث للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة العلمية" ، جامعة عين شمس ، 1995 .

22. **مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي ،** جامعة عين شمس ، 1990 .

23. **مؤتمر تطوير التعليم الجامعي في اليمن** : "المؤتمر الوطني الأول" ، جامعة الحديدة ، 1998 .

24. **مجدي عزيز إبراهيم (1987)** : دراسات في المنهج التربوي المعاصر ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية .

25. **محمد أحمد الجلال (1990):** "أهم مشكلات المناهج الدراسية التي تواجه طلاب كلية التربية بجامعة صنعاء من وجهة نظرهم" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

26. **محمد منير مرسي (1992) :** " الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه " ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

27. **منصور احمد الحاج محنا (1991) : "**أثر استخدام الرزم التعليمية على التحصيل في مادة الجغرافيا للصف الأول الإعدادي في الجمهورية اليمنية" ، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية التربية ، جامعة طنطا ، ص2 .

28. **منصور أحمد الحاج محنا (2000)** : "فاعلية تطوير مقرر طرق تدريس الجغرافيا في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، على تنمية مهارات واتجاهات الطلاب المعلمين نحو التدريس بكليات التربي في اليمن" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية، جامعة طنطا، ص1 .

29. **منصور أحمد الحاج محنا (2004)** : "تطوير طرق التدريس العامة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة بكليات التربية بالجمهورية اليمنية"، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، العدد (9) ، سبتمبر ، ص170 .